

باب التواضع والتعلم في

نصر من الله وفتح قريب

{ الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي }

قال الأستاذ الامام عليه رضوان الله تعالى « يستحيل بقاء الأزهر على حاله فيما أن يصلح وإما أن يسقط » وكان أكرم الله شواه باذلا جل عنايته في إصلاحه حذرا من سقوطه وحرمان المسلمين مما يرجى بإصلاحه وكان أقدر من عرفنا من الناس على هذا الإصلاح وسائله ومقاصده وأحكامهم في تنفيذه إلا أنه أخطأ في أمر واحد لولاه لم له ما أراد من الإصلاح وهو فوق ما طلب منه . ذلك الأمر هو محاولة إصلاحه برضي كبراء شيوخه واستعمالهم فيه بالاقناع دون السلطة الا مابدا به من وضع قانون لادارته والسمي في إصدار ارادة من الأمير به بناء على قرار من مجلس النظر لمعه أن العمل بدون ذلك متعذر ولا محل لشرح ذلك هنا بل موضعه الجزء الأول من تاريخه الذي نعني بطبعه الآن وإنما تريد أن نبين أنه كان يحاول تنفيذ هذا القانون بدون استعانة بسلطة التنفيذ في البلد بل بمجرد رضى شيخ الأزهر واعضاء الإدارة

كان الشيخ حسونه النواوي أول من ولي المشيخة واختير للعمل بهذا القانون مع المرحوم وسائر من اختيروا للإدارة وكان المرحوم هو الذي اختاره ولسي لدى الأمير بتعيينه وكيلا للشيخ الانبائي المرحوم ثم أصيلا وقد استعان على هذا ببعض أصدقائه كالرحوم أمين باشا فكوي . ذلك انه كان يعتقد أن الشيخ حسونه أمثل الشيخ وأرجاهم لقبول الإصلاح . علمت ذلك منه أول مقدمي مصر سنة ١٣١٥ اذ قلت له سمعت من بعض مجاوري الأزهر الطرابلسيين ان شيوخ الأزهر قد اتمموا من جعل الشيخ حسونه شيخا للأزهر لأنهم لا يقدرون من كبار العلماء فقال ان كانوا يفتنون بذلك انه لا يقدر على ايراد الاحتمالات الكثيرة في مثل عبارة جمع الجوامع فهذا صحيح ولكن هذه الاحتمالات التي

يردونها ليست من العلم في شيء، والشيخ حسونه أمثالهم : وقد دلت التجارب على صدق هذا القول - ولا تنسى فضل المرحوم السيد علي البيلوي الذي ظهر من فضله فوق ما كان يظن فيه - فإن ماجرى على يد الشيخ حسونه أولاً وآخرها لم يجر على يد غيره مثله

نعم كان الشيخ حسونه يرحم به من ما يقترح المرحوم عملاً بالتدريج عن رأي واعتقاد ولكنه لم يكن يقرر الشيء ولا ينفذه كما فعل من جاؤا بعده ماعدا البيلوي وقد تقلب على الأزهر في هذه المدة عدة شيوخ كان أشهرهم في علوم الأزهر أهدم عن الإصلاح، فالشيخ سليم البشري من أشهرهم لم يجر على يده شيء بل كان معارضا لكل شيء فأرضى أمثاله من المحافظين على القديم وأغضب طالب الجديد والشيخ عبدالرحمن الشريفي أشهرهم على الإطلاق وهو لم يفعل شيئاً ولم يرض طائفة من الطائفتين

قالت للاستاذ الامام مرة : ان قرار مجلس إدارة الأزهر هو كقرار كل مجلس رسمي وكل محكمة يطالب القانون بتنفيذه ويماقب على تركه فلماذا لا تطالب بتنفيذ هذه القرارات الكثيرة التي يتمتع شيخ الأزهر من تنفيذها بصفة رسمية فلو فعلت هذا مرة واحدة لتفد كل قرار، فقال : ان هذا لا يكون الا بسلطة الحكومة والتي أرجو أن لأدع الحكومة لتدخل في الأزهر مادمت فيه فكيف أكون أنا الذي يدعوها الى ذلك فنحن ندعو الشيوخ بالاقناع مستصدين بالصبر وكان يكره ان يكون « للمية » اصبح في الأزهر كما يكره ان يكون للحكومة يد فيه لاعتقاده ان خير الاصلاح في العلم والدين ما كان بعيداً عن السياسة فائضاً عن اقتناع الطلاب به واستقلالهم فيه ، ولكن « للمية » ولدت بالأزهر ولو ما كان يكون عشقاً وغراماً ولما رأيت ان تتم هذا المشوق لا يتم مع وجود هذا العذول الرقيب لطقت تامضه حتى كان ما كان من أمر استقالته من ادارة الأزهر وكان ما كان بعده من الخلل في هذا المكان حتى أدى ذلك الى اقامة نائب عن شيخه الشريفي يدير الأمر من دونه عدة أشهر ثم الى استقالته واعادة الشيخ حسونه الى المشيخة وعلى يد الشيخ حسونه تم مشروع مدرسة القضاء الشرعي وصدر به

الأمر المالي فصدق قول المرحوم فيه أنه أمثلهم في حياته وبعد مماته
بما كان بثوبه من إصلاح الأزهر أثناء قسم قضائي فيه يرشح فيه الطلاب
لنصب القضاء زاده حرصاً عليه اقتراح المستر سكوت المستشار القضائي الأول
إصلاح المحاكم الشرعية وجواز جعل المتخرجين في مدرسة الحقوق الخديوية قضاة
شرعيين . لم أر الأستاذ مهما في مقاومة شيء كاهتمامه في حل الحكومة على
الإغضاء عن جعل متخرجي الحقوق قضاة للشرع ، سعى في ذلك وحاول إقناع
كبراء الشيوخ بأن يسموا معه فلم ير منهم مبالاة فكان يتململ ويقول إذا نفذ
هذا المشروع قضي على الأزهر وقد نجح سعيه فلم ينفذ

وعندما حاولت الحكومة تعيين قاضيين من محكمة الاستئناف الأهلية للمحكمة
للشرعية العليا بمصر ولم يتم ذلك قومي عزمه وظن أن الفرصة سئعت لإنشاء القسم
القضائي وقد فتحنا كوة للبحث في ذلك إذ أنشأنا مقالة في النار الذي صدر في
ذي الحجة سنة ١٣١٦ تقترح فيه إنشاء هذا القسم القضائي ولكن حال دون
إنشائه عزل الشيخ حسونه من المشيخة وتولية الشيخ عبد الرحمن القطب في ٢٤
المحرم سنة ١٣١٧ ولم يلبث هذا أن توفي بعد شهر من توليته وولي الشيخ سليم
البشري الذي وقت في عهده سير الإصلاح وكان من أمر «المعية» من أول عهده
إلى الآن ما أشرنا آنفاً إلى أنه انتهى باستقالة المصلح العظيم من إدارة الأزهر
وبهذا انقطع رجاء الحكومة من إصلاح حال القضاة الشرعيين الذين ضجت
منهم الأمة طالبة بلسان الجمعية العمومية ولسان مجلس الشورى إصلاح المحاكم
الشرعية فهدت إليه بوضع مشروع إنشاء مدرسة قضائية يتولى هو بنفسه أمرها
وكان هذا المشروع آخر عمل إصلاحي عمله إذ تم في أوائل مرض الموت وما
كان يومه من هذا المشروع الانفصاله عن الأزهر وقصارى ما أمكنه من وصله
به جعله تحت نظر مفتي الديار المصرية دائماً وكان للحكومة معه وقفة في هذه المسألة
تبارك ناصر المحلصين ، أحياء وميتين ، فقد قضت حكمته عز وجل أن يقوم
بتنفيذ المشروع ويجعله أشد صلة بالأزهر سعد باشا زغلول ناظر المعارف لهذا العهد
ولا يجهل أحد من المصريين من هو سعد باشا من الامتداد الامام ، وإن يكون

ذلك في عهد مشيخة الشيخ حسونه وبعد موافقته عليه وجعله تحت نظره وقد علم
التراء اعتقاد المرجوم في الشيخ حسونه وما كان من نيته في أيام مشيخته الأول
وهناك نص القانون في ذلك

* مشروع أمر عال *

﴿ بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي ﴾

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على قانون الجامع الأزهر الصادر به الأمر العالي بتاريخ ٢٠ محرم
سنة ١٣١٤ (أول يولييه سنة ١٨٩٦) نمرة ٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس النظار
أمرنا بما هوآت

المادة الأولى - يخصص قسم من الأزهر لتخريج قضاة ومفتين وأعضاء
ووكلاء دعاوي وكتابة للمحاكم الشرعية ويسمى (مدرسة القضاء الشرعي)

المادة الثانية - تكون هذه المدرسة باختيار كونها قسما من الأزهر تحت
إشراف شيخه ويكون لطلبتها من الامتيازات ما يبرهم من الأزهر بين ويتولى
ادارتها ناظر يسميه ناظر المعارف ويكون لها محل مخصوص

المادة الثالثة - تنقسم هذه المدرسة الى قسمين القسم الاول لتخريج كتابة
للمحاكم الشرعية والقسم الثاني لتخريج قضاة ومفتين وأعضاء ووكلاء دعاوي
للمحاكم الشرعية أيضا

﴿ القسم الاول ﴾

المادة الرابعة - يشترط فيمن يدخل القسم الاول من مدرسة القضاء
الشرعي ما يأتي :

اولا - ان يكون طالب علم في الأزهر أو احد ملحقاته مدة ثلاث سنين
وان يكون حميد السيرة

ثانيا - ان يكون صحيح الجسم سليما من العاهات